رئيس الجمهورية لدى تدشينه العام التدريبي 2008م للقوى والوحدات الأمنية لوزارة الداخلية :

رفد القوات المسلحة والأمن بخمسين ألف من خريجي الثانوية العامة لعام 2007م

نتطلع إلى تحقيق قفزة نوعية في عملية التنمية في العام 2008 ـ 2009م

صنعاء / سبأ :

حضر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة أمس بمعسكر الأمن المركزي حفل تدشين العام التدريبي ٢٠٠٨م للقوى و الوحدات الأمنية لوزارة الداخلية .

وفي الحفل الذي بدأ بآي من الذكر الحكيم ألقى فخامة الأخ الرئيس كلمة هنأ فيها منتسبي وزارة الداخلية بمناسبة تدشين العام التدريبي الجديد ٢٠٠٨م.. وقال» لقد ودعنا العام التدريبي٢٠٠٧م المليء بالأحداث والقضايا الوطنية و العربية والإسلامية و الدولية ونحن ندشن اليوم العام التدريبي للقوات المسلحة والأمن ونهنئ أبناء الوطن على ما تحقق من انجازات رائعة في المجال الأمني و في مجال التدريب والتحديث والتطوير في هذه المؤسسة البطلة رمز الوحدة الوطنية والتي لا يجب ولا ينبغي لأحد أن يمس هذه المؤسسة الوطنية الكبرى فهي عنوان الشرف عنوان الوحدة عنوان الحرية عنوان الديمقراطية.

الفقاقيع والزوابع الكاذبة ستتحطم على صخرة الوطن من أبناء الوطن الشرفاء

الوحدة ثابتة ولا يجوز الخوض في موضوعها وتحرسها عناية الخالق والعيون الساهرة

لا يجوز النمش بالمؤسسة العسكرية والأمنية لأنها صمام أمان الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية

ندعوالأحزاب والصحافة لمؤازرة المؤسسة العسكرية من أجل مزيد من الاستقرار والوحدة الوطنية

وأضاف : أن المساس بالمؤسسة الأمنية والعسكرية يعد من المحرمات لأنها تمثل كل أبناء الوطن وقد اتخذنا قرارا صائبا عندما وجهنا وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بأن يكون التجنيد من كل محافظات الجمهورية بحسب التعداد السكاني واعتقد انه حقق نجاحات باهرة و الآن وسوف يتم رفد المؤسسة العسكرية و الأمنية في هذا العام ٢٠٠٨م بـ (٥٠) ألف مجند من خريجي الثانوية العامة.

وتابع قائلا : ما تحقق ويتحقق في الوطن من تنمية شاملة هو بفضل هذه العيون الساهرة ،هؤلاء الأبطال في وزارة الداخلية الذين يحافظون على السكينة العامة في القرى والأحياء والمدن ، ولايمكن أن تكون هناك تنمية بدون عيون ساهرة .

وقال « إننا ننام وينام أطفالنا ونساؤنا وشيوخنا في ظل أمن وأمان بفضل هذه المؤسسة الوطنية فعندما أتحدث انه لا يجوز المساس بهذه المؤسسة الوطنية الكبرى منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية لانها ملك كل الشعب وملك كل الوطن وهي ليست ملكا لحزب أو لشخص و لكنها ملك لكل ابناء الوطن ملك للنساء و الرجال و الأطفال الذين يذهبون الى المدارس و الجامعات و المعاهد آمنين بفضل هذه المؤسسة الوطنية العظيمة التي حققت الأمن و الأمان ، فبدون أمن وأمان ولا تنمية و لا استقرار ما لم توجد مؤسسة عسكرية و أمنية قوية.

وأوضح أن ما تحقق خلال الأعوام الماضية من انجازات تنموية وخدمية هو بفضل هذه العيون الساهرة التي نوليها كل الاهتمام وهي تستحق كل الاهتمام وسوف نرفدها بالآليات والمعدات الحديثة خلال عامي ٢٠٠٨ . ٢٠٠٩م أن شاء الله ، وهناك الكثير من الآليات و المعدات و الأجهزة الحديثة سوف يتم رفد المؤسسة الأمنية والعسكرية بها .

وأضاف موضحا : لاشك ان هناك جهوداً مضنية وراء هذا الانجاز الرائع، و ما شاهدناه اليوم من قبل كل المخلصين في هاتين المؤسستين الأمنية والعسكرية وماشاهدناه من تلك السواعد القوية والوثبات المتميزة الا خير تعبير عن ذلك الجهد الرائع الذي بذله المخلصون في قيادة وزارتي الداخلية والدفاع ،معربا عن الشكر والتقدير والاعتزاز للضباط والصف و الجنود الشرفاء في وزارتي الدفاع والداخلية .

وقال : إننا نتطلع في العام ٢٠٠٨. ٢٠٠٩م إن شاء الله إلى تحقيق قفزة نوعية في عملية التنمية وعلينا ان نكرس كل الجهود من اجل عملية التنمية، ودون أن تلتفتوا أو تلقوا بالاً للفقاقيع الكاذبة.. امشوا في مهامكم الوطنية والأمنية والعسكرية والتنموية ،و لا تصغوا لهذه الزوابع فهي زوابع ستنتهي و تتحطم على صخرة الوعي الوطني وعلى صخرة وعي كل أبناء الوطن الشرفاء ، فيما الوحدة ثابتة ولا يجوز الخوض في موضوعها .. الوحدة ثابتة و راسخة رسوخ جبال عيبان و ظفار و شمسان و ردفان ، و لا يجوز التطرق لمثل هذه المسلمات، الوحدة ثابتة منذ ١٧ عاما تحرسها عناية الخالق عز و جل والعيون الساهرة من أبناء المؤسسة العسكرية والأمنية والشعب.

وأضاف: نحن سنمضي قدما ان شاء الله في إجراء بعض التعديلات الدستورية طبقا لما وعدنا به شعبنا في البرنامج الانتخابي وعلى وجه الخصوص في مجال الحكم المحلي . الحكم المحلي سيخفف أعباء كبيرة عن السلطة المركزية وننقلها الى السلطة المحلية، فيتم انتخاب المحافظين وانتخاب مدراء المديريات وتسمى بدلا من المجالس المحلية أو السلطات المحلية سلطات الحكم المحلي، للمزيد من المشاركة، لماذا؟ ...عندما نقول ننقلها إلى السلطة المحلية لا ن المواطنين سوف يختارون بإرادتهم الحرة من يثقون به لإدارة شؤون الحكم المحلي في المحافظة أو المديرية .

وتابع موضحا : نحن نتحدث عن محافظين وعن مدراء إدارات وان قالوا إن المحافظ الفلاني و المحافظ كذا و المحافظ ليس على المستوى المطلوب نقول لهم اجعلوها إرادة حرة و المواطن يختار من يريد و تصبح المسؤولية مسؤولية الناخب مسؤولية المواطن ، ثانيا إنشاء شرطة محلية في كل الوحدات الإدارية ، شرطة محلية بحته،وتبقى الشرطة المركزية و الأمن المركزي الأعلى احتياطي لكل أجهزة الأمن في المديريات والمحافظات .

وقال: أتحدث إلى رجال المرور، رجال المرور لهم باع طويل في تحقيق الأمن والاستقرار والانضباط، وأيضا رجال الأمن، الأمن و الشرطة الراجلة و الجوازات و الأحوال المدنية هم الذين يتخاطبون مع الشعب ومع الجمهور ويحتكون به يوميا فلا يلتقي الجمهور بوزير الداخلية أو برئيس الوزراء أو بالمحافظين بشكل دائم و يومي ولكن الجمهور يلتقي ويتعامل مع رجال المرور في الجولات ويحتك برجال الأحوال المدنية والشرطة الراجلة اذا على هؤلاء البواسل ان يحسنوا تعاملهم مع المواطنين دون ان يفرطوا بالنظام والقانون ولكن يتعاملون معهم بالأخلاق الجميلة

والرائعة والتخاطب المسؤول و اختيار الألفاظ الجميلة للتخاطب مع المواطنين في مواقع الجوازات والمرور والأحوال المدنية، ولا يعني الكلمة اللينة والخطاب الجميل و الكلمة الجميلة انه ضعف اوتفريط بالنظام والقانون، القانون يسير ولكن مع الكلمة الجميلة لأننا بحاجة إلى أن نتعلم من بعضنا البعض انه عمل تعليمي بحت.

وتابع قائلا : ما بنيناه خلال الأعوام الماضية وما تحقق من انجازات رائعة هو بفضل الوعي الوطني و تعاون كل المواطنين الشرفاء فأملي من كل المواطنين على مختلف توجهاتهم السياسية ان يتعاونوا مع الأمن والاستقرار ومع هذه المؤسسة التي هي ملك لكل مواطن، ان المؤسسة الأمنية والعسكرية ملك لكل المواطنين هم أبناؤكم و إخوانكم و اباؤكم زملاؤكم هؤلاء هم الذين ترونهم منتشرين في كل أنحاء الوطن ولا يجوز المساس بأجهزة الأمن والجيش أو تناولها بالسوء من قريب أو بعيد .

وقال :على الحزبيين والأحزاب والصحافة ان تترفع وأن تقول الكلمة المسؤولة التي تشد من أزر المؤسسة العسكرية و الأمنية وتشد على يدها من اجل المزيد من الامن و الاستقرار و الوحدة الوطنية .

وتابع : لا يجوز النهش بالمؤسسة العسكرية والأمنية لأنهاهي رمز وحدتنا وهي صمام أمان الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية هي المؤسسة العسكرية والأمنية هي عنوان فخر كل المواطنين الشرفاء، ليست شرطة قمعية على الإطلاق ولكنها شرطة أمنية واجبهم تحت الشمس الحارقة والبرد القارس ويؤدون الواجب إذا لماذا لا نشكر هذه المؤسسة ونشد على يدها، معربا عن التحية لكل المقاتلين أينما وجدوا في جميع أنحاء الوطن في العام التدريبي ٢٠٠٨م

وكان نائب مدير كلية الدراسات العليا العميد الدكتور محسن احمد علي ألقى كلمة استعرض من خلالها عملية التأهيل و التدريب التي أقامتها وزارة الداخلية خلال العام المنصرم ٢٠٠٧م في مختلف التخصصات التي تسهم في رفع مهارات منتسبي المؤسسة الأمنية والعسكرية، وذلك من خلال إقامة العديد من الدورات التأهيلية والتخصصية.. مشيراً الى ان عدد الدورات التي احتضنتها المؤسسة التعليمية التابعة لوزارة الداخلية /٢٢/ دورة في مختلف التخصصات الأمنية ، استفاد منها /٤٣٤٠/ ضابطاً وفرداً فيما أنجزت قوات الأمن المركزي /٣١/ دورة تأهيلية /٢٢/ منها دورات عامة وتسع دورات تخصصية بلغ مجموع المستفيدين منها /١٠٣٣٢/ ضابطاً وفرداً ، وعقدت شرطة النجدة خلال العام المنصرم ثمان دورات تأهيلية مختلفة استفاد منها /٢٦٩/ ضابطاً وفرداً .. وشهدت المصالح والإدارات العامة بوزارة الداخلية وإدارات الأمن بالمحافظات /١١٢/ دورة تدريبية استفاد منها /٤٢٤٧/ من الضباط والأفراد ، كما شمل التدريب والتأهيل في العام الماضي إلحاق /٢٤٢/ ضباطا من مختلف الرتب من منتسبي الوزارة بالجامعات والمعاهد داخل الجمهورية وخارجها .مؤكداً بأن العام ٢٠٠٧ قد شهد أوسع عملية تأهيل وتدريب قامت بها وزارة الداخلية والتي استمرت عجلة دورانها على مدار أيام العام بأكمله وقد بلغ عددها /١٧٧/ دورة في مجالات وتخصصات العمل الأمني المختلفة وصل اجمالي المستفيدين منها /١٩١٢٥/ ضابطاً وفرداً ، الأمر الذي يعكس حقيقة المتغيرات الجديدة والتطورات المتسارعة التي شهدتها المؤسسة الأمنية في بلادنا والتي تتواصل فيها عملية التطوير والتحديث وبناء الشخصية بروح القانون واحترام الحريات وثقافة حقوق الإنسان .

وقال « إن العام التدريبي ٢٠٠٨ الذي ندشن فعالياته اليوم سيشهد انطلاق برنامج تدريبي توعوي متطور سيمتد إلى مختلف الوحدات الأمنية وسيشمل برامج عملية وقتالية وإدارية وتوعوية لمواكبة كافة احتياجات وجوانب العمل الأمني في كل الظروف والأوقات وبحسب ظروف كل منطقة حيث تهدف خطة العام التدريبي إلى تحديث الإدارة الأمنية لرفع مستوى الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين وتنمية الوعي الأمني والقانوني ورفع الروح المعنوية لمنتسبي وزارة الداخلية بالإضافة الى تطوير العمل التخصصي في أجهزة الشرطة ومواصلة تطوير الأجهزة الأمنية ورفع كفاءتها في مكافحة الجريمة والإرهاب والوقاية منهما وبما يحقق المزيد من ترسيخ الأمن والاستقرار ونشر الطمأنينة في المجتمع وتوفير المناخات الملائمة والمشجعة للاستثمار ، كما سيكون أيضاً مواصلة انجاز البناء القانوني والتطوير الهيكلي والمؤسسي والإداري للوزارة وفروعها وتطوير قدرات التخطيط والبرمجة وتقنية المعلومات .

وأضاف نائب مدير كلية الدراسات العليا «ان خطة العام التدريبي ٢٠٠٨ لوزارة الداخلية انطلقت أهدافها واتجاهاتها من البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي يولي أمن المجتمع واستقراره أهمية كبيرة وجعل منه بوابة ولوج المجتمع اليمني نحو المستقبل الأفضل والمشرق ، لذلك أعطت خطتنا التدريبية للعام الجاري اهتماماً مضاعفاً لتطوير قدرات رجل الشرطة ومستوى كفاءاته في مكافحة الجريمة والحد منها والاستفادة من التقنيات الأمنية الحديثة» .

كما القيت قصيدة شعرية من قبل النقيب صالح الزيادي نالت الاستحسان .

وعقب ذلك تم استعراض القوات الأمنية المشاركة في تنفي القوات الأمنية المشاركة في تنفيذ العام التدريبي ٢٠٠٨م حيث مرت من أمام المنصة في هيئة استعراض وحدات رمزية من كلية الشرطة والشرطة العسكرية والأمن المركزي والوحدات الخاصة ومكافحة الإرهاب ووحدات الصاعقة والشرطة النسائية والنجدة والمرور والشرطة الراجلة وشرطة حماية المنشآت والخدمات الطبية وحيث عكس العرض المستوى التدريبي العالي والمتطور الذي وصلت إليه قوات الأمن وعلى مختلف الاصعدة تدريباً وتأهيلاً وتجهيزاً .. كما تم خلال العرض مرور عدد من العربات والمركبات والآليات التي تستخدمها قوات الأمن في أدائها لمهامها وواجباتها الأمنية .

حضر الاحتفال الإخوة عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى ويحيى الراعي نائب رئيس مجلس النواب الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية واللواء محمد ناصر احمد وزير الدفاع واللواء غالب القمش رئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي وعدد من الإخوة أعضاء مجلسي النواب والشورى والقيادات العسكرية والأمنية .

العميد الدكتور محسن أحمد علي :العميد الدكتور محسن أحمد علي :

خطة العام التدريبي 2008م لوزارة الداخلية تنطلق أهدافها واتجاهاتها من البرنامج الانتخابي للرئيس

غضون

فيصل الصوفي

حزب لم يتمكن من عقد مؤتمره العام، لأن الحكومة لم «تصرف له المبلغ» المحدد لذلك .. حزب لم يشارك في الانتخابات لذات السبب .. نقابات ومنظمات غير حكومية تبرر عدم عقد دوراتها وعدم قيامها بأي نشاط عام بعدم حصولها على «مخصصات من الدولة».

وهذا يقال من قبل الأحزاب الموالية للسلطة والأحزاب الموالية لها على حد سواء، وتقوله الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المحسوبة على هذا الطرف أو ذاك، وتلك الموصوفة بالمستقلة جداً.

هذا يعني أن لدينا أحزاباً ومنظمات وجمعيات معارضة وموالية لا تستطيع أن تفعل شيئاً إلا إذا تلقت أموالاً من الخزانة العامة.. فأين دورها التنموي وهي التي وجدت في الأصل لإحداث تغيير إيجابي في المجتمع؟! كما أن أحد مبررات وجودها أن تستقطب مصادر تمويل من خارج الخزانة العامة ثم توظف تلك الأموال في مشاريع تنموية صغيرة أو كبيرة تخدم الشرائح الاجتماعية التي وضعتها نصب عيونها.

فأين الخلل في هذه الحالة؟

إن قيادات الأحزاب والمنظمات والجمعيات الأهلية التي تيمم وجهها شطر الحكومة أو جهة الخزانة العامة دائماً، ولا فرق بين تلك الموالية للسلطة أو المعارضة لها ينبغي أن تفهم أن دورها تنموي وأن الأصل هو أن تمول النشاط التنموي المساعد للدولة من مصادر تمويل أخرى غير الخزانة العامة.. ومن هذه المصادر مثلاً: الاشتراكات، التبرعات، المنح التي تقدمها منظمات وجهات إقليمية ودولية حكومية وغير حكومية.

ولأن الشيء بالشيء يذكر نسأل وزارة التخطيط والتنمية والتعاون الدولي ووزارة الشؤون الاجتماعية هل لديهما علم بكمية الأموال التي تتلقاها الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الأهلية أو غير الحكومية من المنظمات والجهات المانحة الإقليمية والدولية؟.. وهل لاحظت أن هذه الأموال توظف لصالح التنمية العامة؟ إذ أن كثيراً من الأغنياء الجدد الذين ظهروا في البلد في العقد الأخير أصبحوا كذلك لأنهم أصحاب «جمعيات ومنظمات»!!